

كلمة السفارة الأميركية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد، خلال إحاطة لمجلس الأمن الدولي حول الوضع في الشرق الأوسط*

٢٠٢٤/١٠/١٠

١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤

بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

مكتب الصحافة والدبلوماسية العامة

٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤

شكراً لك سيدتي الرئيسة. وشكراً لكما، المفوض العام لازاريني والمديرة داوتن على إحاطتكما. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بتعيين توم فليتش منسقاً جديداً للإغاثة في حالات الطوارئ، وأن أشير إلى مدى أهمية العمل الوثيق معه بالنسبة لنا جميعاً.

أيها الزملاء، لقد وافق يوم الاثنين هذا مرور عام على الهجوم الإرهابي المروع الذي شنته حماس في إسرائيل، والذي أسفر عن مقتل ١٢٠٠ شخص بريء، وأخذ أشخاص [٢٥٤ شخصاً] كرهائن، وترك عائلاتهم تتشبث بالأمل، وأدى إلى هذا الوضع المروع. لقد مر عام منذ أطلقت حماس العنان لصراع لا يزال، على الرغم من جهودنا الدبلوماسية المكثفة، يلحق معاناة وألماً هائلين بالمدنيين الفلسطينيين في غزة ويزعزع استقرار المنطقة.

لقد قُتل عشرات الآلاف في صراع لم يبدأوه ولا يمكنهم إيقافه. ونزح المدنيون مراراً وتكراراً بسبب القتال. ولا يعرف الآباء والأمهات من أين سيحصلون على وجبتهم التالية، أو ما إذا كانوا سيجدون مكاناً آمناً لنوم أطفالهم. هناك أطفال ذكرياتهم الأولى - ذكرياتهم الوحيدة - هي مشاهد وأصوات الحرب. لقد تيتّموا، وجرحوا، وأصيبوا بصدمات نفسية.

وهناك رهائن يواصلون النضال من أجل البقاء على قيد الحياة في بؤس وظلام أنفاق

حماس.

لقد حان الوقت منذ فترة طويلة للتوصل إلى اتفاق بشأن الرهائن ووقف إطلاق النار، بما يتفق مع القرار ٢٧٣٥، لإعادة الرهائن إلى ديارهم، والسماح بزيادة المساعدات الإنسانية، وضمان أمن إسرائيل، وإنهاء هذه الحرب، والتحرك نحو حل الدولتين.

* المصدر: U.S. DEPARTMENT of STATE بالعربية

<https://tinyurl.com/3mw54ux4>

ولكن بينما ندفع باتجاه التوصل إلى هذا الاتفاق، يتعين علينا أيضاً أن نواصل العمل على تخفيف الأزمة الإنسانية التي تتكشف أمام أعيننا. ولنكن واضحين: إن الظروف كارثية وسوف تتدهور أكثر إذا لم تُتخذ خطوات إضافية.

في الواقع، يتعين على جميع الأطراف أن تفي بمسؤولياتها بموجب القرار ٢٧٢٠. إن تدفق المساعدات الإنسانية عبر المعابر الحدودية المتعددة إلى المدنيين الفلسطينيين أمر مطلوب بشدة ويجب السماح به.

ولتحقيق هذه الغاية، نرحب بتمديد المجلس لتكليف المنسقة العليا كإجراء مهممة إعداد التقارير. وهذا من شأنه أن يساعد في ضمان حصولنا على معلومات دقيقة دون فرز وانتقاء، بما في ذلك المعلومات حول العقبات التي تحول دون تسليم المساعدات.

وكما تحدثت المنسقة العليا كإجراء قبل أسبوع واحد فقط، فإن العاملين في الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني يواصلون العمل المنقذ للحياة. ومن خلال جهودهم، شهدنا بعض التقدم، ولا سيما مع حملة التطعيم ضد شلل الأطفال، التي نُفذت بمساعدة منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والأونروا.

كان هذا مثالا واضحا لما يمكن للأمم المتحدة أن تحققه عندما يكون لديها شركاء راغبون على الأرض. إننا نحتاج ونتوقع أن يمتد المستوى نفسه من التنسيق إلى الجهود الإنسانية العاجلة الأخرى، بما فيها الجهود الرامية إلى تزويد المدنيين الفلسطينيين النازحين بالغذاء والمياه والموارد التي يحتاجون إليها للتعامل مع الشتاء القادم.

ولذلك، تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء الوضع في شمال غزة، بما في ذلك إعلان إسرائيل عن أمر إخلاء جديد لعدة مجتمعات. ونحن قلقون بشكل خاص من أن المدنيين الفلسطينيين ليس لديهم مكان آمن للذهاب إليه.

وبالفعل، هناك تقارير مريعة عن الأوضاع المزرية في منطقة المساعدات الإنسانية في جنوب ووسط غزة، حيث فر أكثر من ١,٥ مليون مدني نازح. وقد تم التنبؤ بهذه الأوضاع الكارثية منذ شهور، ومع ذلك لم تتم معالجتها حتى الآن. يجب أن يتغير ذلك، ويتغير الآن.

وندعو إسرائيل إلى اتخاذ خطوات عاجلة للقيام بذلك. وأعيد التأكيد على أن الولايات المتحدة تتوقع بأن يُسمح للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين تم إجلاؤهم من الشمال، بالعودة إلى مجتمعاتهم وإعادة البناء.

واتساقاً مع القرار ٢٧٣٥، يجب ألا يكون هناك أي تغيير ديموغرافي أو إقليمي في قطاع غزة، بما في ذلك أي إجراءات من شأنها تقليص مساحة أراضي غزة.

أيها الزملاء، نحن أيضاً نشعر بالقلق إزاء الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية للحد من تسليم البضائع إلى غزة. وعندما تقترن هذه القيود بالقيود البيروقراطية الجديدة المفروضة على السلع الإنسانية القادمة من الأردن، وإغلاق معظم المعابر الحدودية في

الأسابيع الأخيرة، فإن هذه القيود لن يكون لها سوى تأثير تكثيف المعاناة في غزة. نحن بحاجة إلى رؤية عدد أقل من العوائق أمام تسليم المساعدات، وليس المزيد منها.

وبتلك الروح نفسها، نتابع بقلق عميق المقترح التشريعي الإسرائيلي الذي قد يغير الوضع القانوني للأونروا، مما يعيق قدرتها على التواصل مع المسؤولين الإسرائيليين، ويزيل الامتيازات والحصانات الممنوحة لمنظمات الأمم المتحدة وموظفيها في جميع أنحاء العالم. وهذا المقترح التشريعي يعكس انعدام الثقة الكبير بين إسرائيل والأونروا.

لقد زعمت إسرائيل - وأكدت الأمم المتحدة في بعض الحالات - أن نسبة صغيرة من موظفي الأونروا لديهم علاقات مع حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية. كما نقلت إسرائيل أيضاً معلومات عن أن الأونروا لديها علاقات مع حماس وجماعات إرهابية أخرى.

وفي الوقت نفسه، نحن نعلم أن موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفوها من الأونروا، يشكلون أهمية حيوية للاستجابة الإنسانية في غزة ويواجهون خطراً هائلاً أثناء أداء عملهم. ولذلك، يتعين على إسرائيل أن تزود الأونروا بمعلومات إضافية بخصوص هذه الادعاءات، ويتعين على الأونروا أن تضع عملية ترمي لمعالجة هذه المخاوف بشكل جدي وعاجل، وإحراز تقدم أسرع في الإصلاحات التي تشدد الحاجة إليها والمبينة في تقرير كولونا.

ببساطة: ليس من مصلحة أحد أن تظل حيادية موظفي الأونروا موضع شك.

أيها الزملاء، إن التحديات التي واجهناها في تنفيذ القرار ٢٧٢٠، وغيره من القرارات الإنسانية ذات الصلة، تعكس حقيقة بسيطة: إن اجتماعات مجلس الأمن وقراراته وحدها لن تنهي المعاناة.

ولكن المجلس يستطيع ويجب عليه أن يستمر في دعم الجهود على الأرض من جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى. ويمكننا ويجب علينا أن نستمر في الضغط على حماس لقبول الاتفاق المطروح على الطاولة. يجب أن تكون هذه مهمتنا. شكرا لك سيدتي الرئيسة.

للاطلاع على النص الأصلي:

<https://usun.usmission.gov/remarks-by-ambassador-linda-thomas-greenfield-at-a-un-security-council-briefing-on-the-situation-in-the-middle-east-29>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>